العدد: 2023/17
التاريخ: حزيران 2023
إعداد مديرية الدراسات الاقتصادية

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

المواكبة الاقتصادية

الدور المتنامي للتحويلات الخارجية في لبنان[1]

الموضوع

كان الاقتصاد اللبناني ولا يزال يعتمد على التدفقات الخارجية لسد العجز المزمن في حسابه الجاري. وهذه التدفقات كانت تتخذ أشكالًا متعددة، منها تحويلات العاملين في الخارج *(Worker Remittances)*، وودائع غير المقيمين (*Non-Residents D*eposits) التي يجري إيداعها في المصارف المحليّة، والمساعدات الدولية الخارجية على شكل قروض وهبات. ومع استفحال الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية وما يترتب عليها من تداعيات اجتماعية، وفي ظل الدولرة شبه الكاملة للاقتصاد وتراجع الناتج المحلّي، إلى جانب الحصار والعقوبات، باتت التدفقات الخارجية خصوصًا تحويلات العاملين في الخارج تُشكّل خشبة الخلاص للكثير من العائلات المقيمة.

وفي هذا الإطار يأتي تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حول تزايد دور وأهمية تحويلات العاملين في الخارج في لبنان. حيث يتضمّن العدد الحالي من المواكبة الاقتصادية أبرز ما تضمّنه التقرير المذكور، مع الإشارة إلى أن التقديرات الواردة فيه تشمل التحويلات عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية. وذلك بالإستناد إلى بيانات الأمن العام اللبناني حول الهجرة من جهة، وبيانات شركات تحويل الأموال (مثل OMT)، وبيانات المصارف التجارية.

1. توزيع تحويلات العاملين في الخارج بحسب الحجم والدول والناتج المحلّي الإجمالي:

تصدّر لبنان الدول العربية من حيث حجم تحويلات العاملين في الخارج إلى الناتج المحلّي الإجمالي لسنة 2022، وإن كان يأتي في المرتبة الثالثة بعد مصر والمغرب من حيث الحجم الصافي لتلك التحويلات، وذلك على الشكل الآتي:

جدول رقم 1: توزيع تحويلات العاملين في الخارج بحسب الحجم والدول والناتج المحلّي الإجمالي

الدولة	حجم تحويلات العاملين إلى الناتج المحلّي الإجمالي (٪)	الحجم الصافي (مليار $)
مصر	٪8	32.3
المغرب	٪6.9	11.4
لبنان	٪37.8	6.8
الأردن	٪9.7	4.6
الجزائر	٪1	1.8
تونس	٪4.5	2.1
الضفة الغربية وغزة (فلسطين المحتلة)	٪18.6	3.5
العراق	٪0.2	0.1

2.تطوّر تحويلات العاملين في الخارج مقارنة مع ودائع غير المقيمين خلال الفترة 2011-2020

حافظت تحويلات العاملين في الخارج على تفوقها بالمقارنة مع ودائع غير المقيمين طوال الفترة (2011-2020)، في الوقت الذي بدأت تشهد هذه الودائع تراجعًا كبيرًا خصوصًا في السنوات الثلاث الأخيرة وذلك على الشكل الآتي:

جدول رقم 2: تطوّر تحويلات العاملين في الخارج مقارنة مع ودائع غير المقيمين خلال الفترة 2011-2020 (مليار $)

السنة	حجم تحويلات العاملين	حجم ودائع غير المقيمين
2011	6.3	5.1
2012	6.1	2.4
2013	6.6	1.9
2014	6.3	4.0
2015	6.6	2.3
2016	6.9	1.7
2017	6.5	3.0
2018	6.4	3.1
2019	6.8	(6.6)
2020	6.3	(6.0)

* المواكبة الاقتصادية: تُعنى برصد أهم ما صدر من دراسات وبرامج وتقارير وتشريعات اقتصادية.

[1] خلاصة دراسة منشورة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان:
UNDP. (8 June ,2023). The Increasing Role and Importance of Remittances in Lebanon.

3. التوزيع النسبي لتحويلات العاملين في الخارج بحسب المصادر

تتوزع مصادر تحويلات العاملين في الخارج بحسب تقديرات مصرف لبنان لسنة 2021 على الشكل الآتي:

رسم بياني رقم 1: التوزيع النسبي لتحويلات العاملين في الخارج بحسب الدول

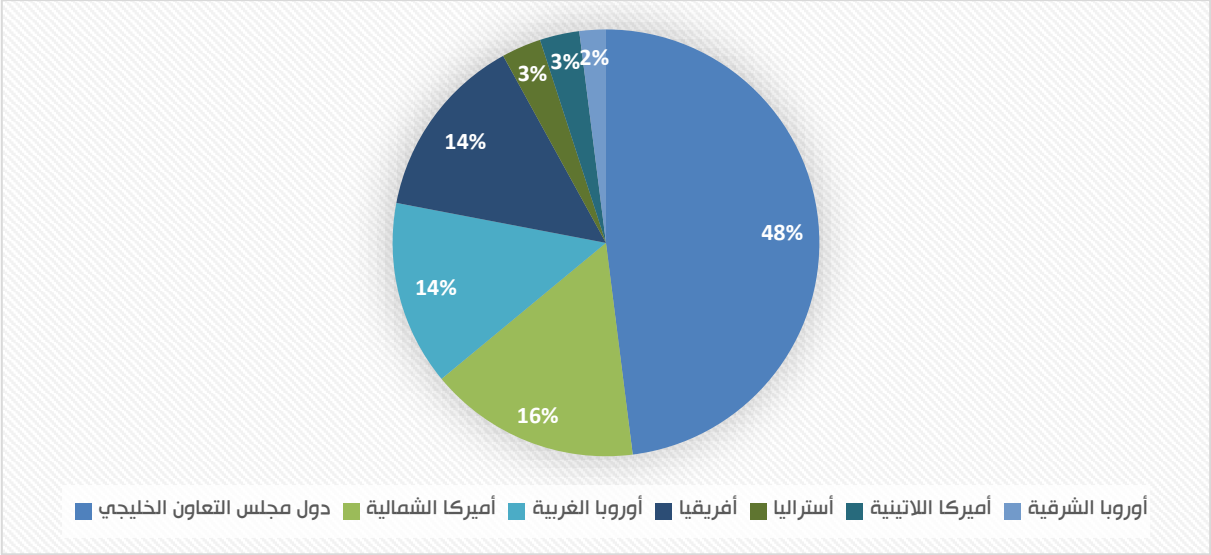

4. العوامل المحدّدة لحجم التحويلات وشكلها:

يُحدّد التقرير أربعة عوامل يعتبرها مؤثّرة في حجم وشكل تحويلات العاملين في الخارج، وهي على الشكل الآتي:

أ) توزع الثقل النسبي للعاملين في الخارج، خصوصًا أن القسم الأكبر منهم (ما يزيد عن 80٪) موجود في دول غنية مثل الولايات المتحدة الأميركية وكندا وأستراليا ودول الخليج العربية وأوروبا الغربية.

ب) تدهور سعر صرف العملة المحليّة، التي فقدت أكثر من 95٪ من قيمتها. حيث لوحظ وجود علاقة طردية بين تدهور سعر صرف الليرة وزيادة حجم تحويلات العاملين في الخارج لتعويض أقاربهم المقيمين خسارة القيمة الشرائية لعملتهم المحليّة.

ج) الأوضاع الاقتصادية في دول المهجر، حيث تبيّن بوضوح أن تحويلات العاملين في الخارج تقع بشكل خاص تحت تأثير تذبذب أسعار النفط عالميًا، وهي على علاقة طردية بهذه الأسعار. وبما أن 48٪ من تحويلات العاملين في الخارج مصدرها دول مجلس التعاون الخليجي بحسب التقرير، فإن ذلك يجعلها مرتبطة إلى حدّ بعيد بتطوّر عائدات تلك الدول من النفط.

د) كلفة تحويل النقود، وهذا الأمر يتوقف على كمية النقود وشكل الحوالة وقناة التحويل. ولكن تبقى كلفة التحويلات إلى لبنان هي الأعلى بالمقارنة مع دول الجوار وتفوق بقية دول العالم بنسبة 6٪. وذلك يتبين من خلال الرسم البياني أدناه:

رسم بياني رقم 2: كلفة تحويل النقود من الخارج بحسب الدولة (الكلفة كنسبة٪ من القيمة)

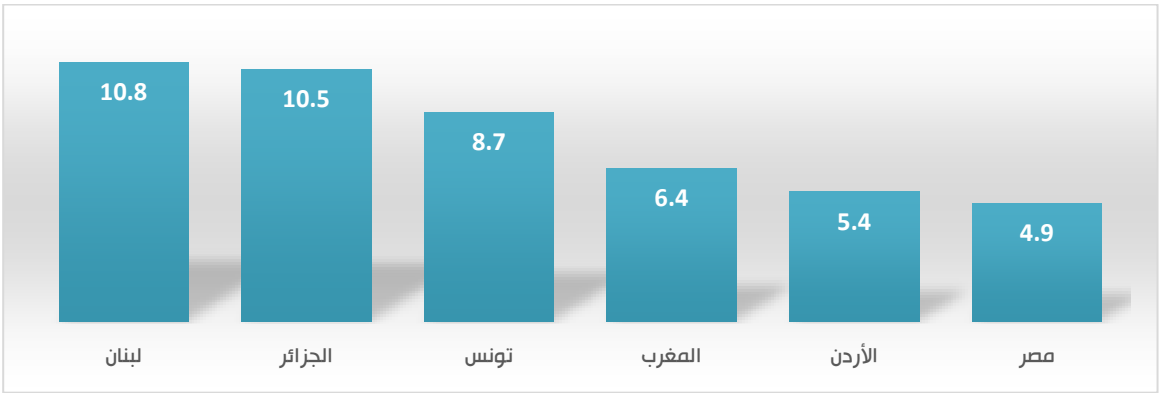

وهذه التكلفة المرتفعة دفعت غير المقيمين لتحويل الأموال إلى ذويهم عبر القنوات غير الرسمية، مستفيدين من ازدهار الاقتصاد النقدي على مختلف الصُعد. وباتت هذه التحويلات تتوزع بحسب قنوات التحويل تتوزع على الشكل الوارد في الجدول رقم 3 بحسب المصادر المختلفة:

جدول رقم 3: توزع تحويلات غير المقيمين بحسب قنوات التحويل

قناة التحويل	كاسباريان 2014	صندوق النقد الدولي 2017	مصرف لبنان 2021
المصارف	٪35	٪27	٪0
شركات تحويل	٪26	٪14	٪30
بشكل غير رسمي	٪39	٪59	٪70

5. وظيفة ودور تحويلات العاملين في الخارج في الاقتصاد اللبناني

يميّز التقرير في هذا المجال بين فترتين، الأولى قبل الأزمة (أي قبل سنة 2019) حيث لعبت هذه التحويلات دورًا بارزًا في توفير الدعم الاجتماعي في ظل غياب شبكة أمان اجتماعي رسمية شاملة، إذ أفادت أكثر من نصف الأسر المستفيدة بأن تحويلات ذويها في الخارج ساهمت في تغطية نفقاتها الغذائية (61٪)، أو في تكاليف المنزل (59٪)، أو في تحسين نوعية الحياة (54٪)، أو في التكاليف الصحية (46٪)، أو في نفقات التعليم (18٪). وبطبيعة الحال فإن زيادة إنفاق الأسرة جرّاء هذه التحويلات قد انعكس زيادة في فاتورة الاستيراد.

أما الفترة الثانية التي تميز الدور الاقتصادي والاجتماعي لتحويلات العاملين في الخارج فهي بعد العام 2019، أي خلال الأزمة وحتى تاريخه. حيث بات دور تلك التحويلات حاسمًا ليس على الصعيد الاجتماعي وحسب، بل في الحؤول دون حصول انهيار اقتصادي تام أيضًا. حيث ساهمت تلك التحويلات في تمكين اللبنانيين من المحافظة على حدّ أدنى من الاستهلاك، الذي تضرّر بشكل حادّ جرّاء انهيار القيمة الشرائية للعملة المحليّة.